

11 April 2002
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

إقامة عالم خال من الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من ألمانيا

١ - ثمة اتفاق عام على الهدف النهائي لعملية نزع السلاح، ألا وهو الترع التام للأسلحة النووية. وقد أعلن عن هذا الهدف بوضوح في "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وأعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما بعد، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، أنها تتعهد "تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل" كجزء من الخطوات العملية الـ ١٣ لتطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ - وبالتالي فإن الهدف واضح؛ والسؤال المطروح هو كيفية تحقيقه. ولتناول هذه المسألة قد يكون من المفيد التفكير في الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا

٣ - يبدو أن الشرط الأساسي التالي يعتبر ذو أهمية خاصة بين الشروط الأساسية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية:

(أ) وجود قاعدة بيانات موثوقة وعدم توفر المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة:

في المقام الأول، يجب أن ننشئ، في الوقت المناسب، جردا موثوقا لجميع الأسلحة النووية والمخزونات من المواد الانشطارية المستخدمة في الأغراض العسكرية. ولن يمكن تنفيذ الخطوات النهائية المؤدية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية إلا بالاستناد إلى بيانات شاملة موثوقة. ومن أجل الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية، يجب أن نكون في وضع يمكننا من الإعلان بصورة قاطعة أنه قد تم القضاء على جميع الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم التوفر الفعلي للمواد الانشطارية التي تستخدم في الأغراض العسكرية سيوفر الضمانة اللازمة لعدم تجميع أي سلاح نووي في فترة قصيرة جدا؛ كما ينبغي أن نضمن ألا يكون خروج فرادى الدول عن المنع الشامل للأسلحة النووية أمرا سهلا. ويدل هذا الشرط أيضا على إلحاحية اتباع نهج شامل متسق في ما يتصل بإدارة البلوتونيوم واليورانيوم العالي الإغناء ورصدهما والتخلص منهما باعتبارهما من المكونات الأساسية للأسلحة النووية. ومما يوضح أبعاد المشكلة وجود مخزونات من المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة تزيد عن ٣٠٠٠ طن متري، وهو ما يكفي لصنع ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ سلاح نووي! وهذه الاعتبارات تؤكد ضرورة الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون إبطاء. كما ينبغي التأكيد على التعهد القاطع بتحقيق الإزالة التامة للترسانات النووية بإظهار الاستعداد للمشاركة على وجه السرعة في مفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية دون ربط هذه المفاوضات بأنشطة أخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولذا نعتبر أن من الأولوية تحديد الولاية الصادرة عام ١٩٩٨ بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح؛

(ب) التحقق الفعال: ثمة ضرورة لتطبيق تدابير، للتحقق الفعال، تستند إلى بيانات تفصيلية موثوقة بما يكفل لجميع الدول أن جميع الأسلحة النووية قد دمرت وأنه ليس لدى أي دولة القدرة على الخروج عن نظام منع الانتشار أو تطوير هذه القدرة في غضون مهلة قصيرة. ومن المسلم به أنه كلما صغر حجم المخزون المتبقي من الأسلحة النووية ازدادت خطورة ما ينطوي عليه وجود أي عدد من الرؤوس النووية التي لم يكشف عنها، مهما كان هذا العدد صغيرا. وبالتالي فإن المراحل النهائية لترع السلاح النووي، أي تخفيض آخر الأسلحة المتبقية، ستكون من أصعب مراحل هذه العملية. ولذا ينبغي لنا استحداث نظام تدخله بعيد المدى للتفتيش. وينبغي لهذا النظام أن يكون عالمي النطاق، فمن شأن وجود أي ثغرات إشعال نار الريبة وبدء سباق تسلح جديد. ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دورا رئيسيا في التحقق، على الصعيد العالمي، من الحظر التام للأسلحة النووية. وثمة حاجة إلى وجود نظام صارم للتحقق لأن وجود التكنولوجيا والدراية الفنية اللازمة لإنتاج

الأسلحة النووية سيستمر حتى بعد أن يصبح العالم خاليا من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث الأخيرة قد وعتنا تماما إلى الصعوبات المواجهة في الكشف عن أي برنامج سري لإنتاج أسلحة الدمار الشامل؛

(ج) نزع السلاح النووي والأمن الشامل: المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تضع نزع السلاح النووي ضمن الإطار الأشمل لتزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة. ويجب ألا يفسر ذلك على أن نزع السلاح النووي مربوط بتحقيق نزع السلاح العام الكامل، بل على أنه انعكاس لواقع بديهي يتمثل في كون نزع السلاح لا يشكل هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار الشاملين. ويجب ألا يؤدي نزع السلاح النووي إلى ازدياد خطر نشوب حروب تقليدية واسعة النطاق أو إلى إضفاء القيمة على أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل. وينبغي كفالة الاستغناء عن الوظائف المنوطة حاليا بالأسلحة النووية. ويتصل هذا على وجه الخصوص بدور هذه الأسلحة في ردع الهجوم بقوات تقليدية أقوى أو بغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل. لذا فإن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يواكبها تطبيق اتفاقات أخرى فعالة للحد من الأسلحة على الصعيد العالمي، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ويتسم بناء الثقة وإقامة توازن ثابت وقابل للتحقق في القوات التقليدية، على أدنى مستوى ممكن، بأهمية أساسية في تحقيق الأمن الإقليمي. وقد أبدت أوروبا خلال العقود الماضية عزمها واضحا على بذل جهود ناجحة في سبيل تحقيق هذا الهدف، إذ أبرمت مجموعة من الاتفاقات المتعاضدة لتحديد الأسلحة أمكن بموجبها إزالة أوجه التباين القائمة التي تخل بالاستقرار، وتحقيق توازن شامل آمن ومستقر في القوات المسلحة التقليدية في مستويات متدنية، وإزالة القدرة على شن هجوم مفاجئ وعلى الشروع في أعمال هجومية كبيرة، وزيادة الثقة الشاملة في المسائل الأمنية زيادة ملموسة. وقد وفرت الإنجازات التي تحققت في مجال تحديد الأسلحة أساسا لتحول سليم جذري في العلاقة بين الشرق والغرب وإقامة نظام أممي مبني على التعاون على صعيد القارة الأوروبية بأكملها. ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به على الصعيد العالمي، ومن ذلك:

١' ضرورة انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها بصورة فعالة؛

٢' ضرورة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بإضافة أحكام ملائمة ذات صلة بالتحقق؛

- ٣' ضرورة تناول مسألة نظم إطلاق أسلحة الدمار الشامل؛ وفي هذا الخصوص ينبغي الاهتمام على وجه الخصوص بانتشار القذائف التسيارية؛
- ٤' ضرورة التصدي للأخطار الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية.

ثانيا

٤ - تقف الاعتبارات الآتية الذكر في وجه المطالب الساحقة بالإبرام الفوري لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية ووضع جدول زمني ثابت لإزالة الأسلحة النووية. فهذه الاعتبارات تشدد على ضرورة اتباع نهج تدريجي يفضي شيئا فشيئا بحزم إلى تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويجب عدم اتخاذ ذلك ذريعة لتجنب إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وعلى العكس من ذلك، فإنها تبرز ضرورة مضاعفة جهودنا. ومن هذا المنطلق، فإنه لا يجوز بعد الآن القبول بالجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح. وتشاطر ألمانيا الشواغل السائدة إزاء سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتدعو إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة هذه المشكلة. ولكننا نعارض الربط بين هذه المسألة ووقف إنتاج المواد الانشطارية وندعو إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن مثل هذه المعاهدة، على أساس ولاية عام ١٩٩٨، دون مزيد من التأخير. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة هامة تفضي إلى إعادة الزخم إلى عملية نزع السلاح النووي.

ثالثا

٥ - تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على ١٣ خطوة للتطبيق المنهجي والمترد للمادة السادسة. ولا يزال برنامج العمل هذا يمثل الأساس المعياري لأداء عملية نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على مصداقية هذه العملية في جميع الأوقات، وأن نحزر تقدما في هذه العملية وفقا للمسار الذي سبق تحديده، وأن تكون هذه العملية لا رجعة فيها.

٦ - ومن المطلوب على وجه السرعة إحراز تقدم في تنفيذ الخطوات الـ ١٣. وفي هذا الخصوص، تشمل الأمور البالغة الأهمية في هذا المنعطف ما يلي:

- (أ) بذل جهود لكفالة الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار وانضمام جميع الدول إليها؛
- (ب) بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها في وقت مبكر؛
- (ج) بدء المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية واحتتام هذه المفاوضات في وقت مبكر؛

(د) إبرام اتفاق ملزم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض قابل للتحقق ولا رجعة فيه لأسلحتهما الهجومية الاستراتيجية؛

(هـ) الشروع في مفاوضات بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

٧ - ليس من المهم أن نناقش متى سيكون بإمكاننا إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، بل يجب بدلا من ذلك أن نكرس جهودنا لإحراز تقدم مستمر ومطرّد في هذا الاتجاه.

رابعا

٨ - لقد تناول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موضوع المخاطر النووية. فهذه المخاطر تكمن في صلب وجود الأسلحة النووية، ويمثل تخفيضها وإزالتها جانبا حاسما فيما لا تزال عملية نزع السلاح قيد التنفيذ. وتقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد، وهي مسؤولة أمام بقية العالم. ويتمثل أحد الهواجس الأساسية في أمن المخزونات القائمة وسلامتها وحمايتها من السرقة وتدميرها بصورة آمنة. ويتضمن التقرير المعنون "تخفيض الخطر النووي" الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عن مجلس الأمم المتحدة الاستشاري لمسائل نزع السلاح، عددا من الأفكار الهامة التي يمكن أن تكون موضع مناقشة موضوعية إضافية في إطار العملية الاستعراضية المؤدية إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥.